الديار
AD-DIYAR
ألسبت 09 آب 2008 – ألعدد 7052
8

اجتماع في غرفة بيروت حول تحرير قطاع الاتصالات

شحادة : منافع خصخصته كثيرة ومتنوعة

عقد في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ورشة عمل حول برنامج تحرير قطاع الاتصالات في لبنان عرض فيها رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان غازي قريطم ملاحظات الغرفة على البرنامج المذكور، فيما تولى رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده شرح عمل الهيئة والبرنامج المطروح والقوانين المرعية الاجراء في هذا القطاع.

شارك في الاجتماع رئيس غرفة صيدا والجنوب السيد محمد الزعتري، رئيس نقابة المقاولين والاشغال العامة اللبنانية فؤاد الخازن، رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان ابراهام ماتوسيان، رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد لمع، الامين العام لجمعية المصارف في لبنان مكرم صادر، رئيسة تجمع سيدات الاعمال اللبنانيات ليلى كرامي، مدير عام جمعية الصناعيين اللبنانيين سعد الدين العويني، نائب رئيس نقابة الفنادق في لبنان شكيب بو كرغم، اعضاء مجلس ادارة غرفة بيروت وجبل لبنان.

مندوبون عن شركتي الخلوي في لبنان MTC Touch، ALFA وعدد من رجال الأعمال العاملين في قطاع الاتصالات.

وافتتحت الورشة بمداخلة لقريطم اعتبر فيها ان طرح مسألة تحرير وتخصيص الخدمات العامة يأتي من ضمن التوجه الاصلاحي العام وكمدخل لخفض الانفاق العام وأداة لكبح تصاعد الدين العام وعامل منشط للاستثمار الخاص.

وأكد قريطم ان مقاربة مسألة تحرير قطاع الاتصالات وتخصيصها يجب ان يتم من عدة اوجه ابرزها:

– اولا الهدف من التخصيص، وما اذا كان يهدف الى خفض الدين العام عبر بيع رخص شركات الخليوي، وتأمين خدمة اتصالات بمستوى عالمي من خلال سوق تنافسي مبني على بنى تحتية ذات تقنية متطورة.

– ثانيا: اعتماد مبدأ المفاضلة اقتصاديا في الخيارات المطروحة، وهنا نرى ضرورة واعادة اطلاق عملية المزايدة العالمية لتخصيص الخلوي من خلال الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة.

– ثالثا: تسعير الخدمات.

– رابعا: احقية الجمهور في الاستفادة من عمليات التخصيص. ففتح ابواب التخصيص امام الجمهور من شأنه تنشيط الانفاق الاستثماري الخاص بمعدلات ينتج منها نسب نمو مرتفعة تضع الاقتصاد برمته على مسار التعافي.

– خامسا: ضرورة التطوير التكنولوجي.

ثم اجرى الدكتور شحاده مداخلة مفصلة حول الموضوع تركزت على ثلاث نقاط اساسية:

اولا: منافع تحرير قطاع الاتصالات.

ثانيا: الحاجة الملحة الى اصلاح تنظيمي.

ثالثا: رؤية الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامجها.

في المحور الاول اوضح شحادة ان «الهيئة المنظّمة للاتصالات» انجزت مسودة برنامجها لتحرير القطاع لكنها ما تزال منفتحة على متابعة المشاورات بشأنها في إطار حوار وطني مع جميع الهيئات الاقتصادية والنقابية وهيئات المجتمع المدني وكذلك مع وزارة الاتصالات.

وعرض شحاده المنافع التي تنتج من الخصخصة وهي:

بالنسبة الى المستهلك زيادة نسب استعمال خدمات الاتصالات، توسيع مروحة الخيارات، تخفيض الاسعار، اتاحة تقنيات وخدمات جديدة، والوصول الى المناطق المفتقرة الى الخدمات.

بالنسبة الى صناعة الاتصالات إدخال تقنيات جديدة وجعلها صناعة تتمتع بكفاءة عالية وجذب الاستثمارات اليها وتحسين مستوى الترابط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– بالنسبة الى الاقتصاد الوطني زيادة معدل النمو، جني الواردات من الخصخصة والتراخيص، خلق الكثير من فرص العمل الجديدة، الإنضمام الى نظام التجارة الدولية، تحفيز نمو قطاع المعلومات، تحسين القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد والمؤسسات اللبنانية وتحسين ادائه عموما.

واشار الى ان كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في معدلات الاختراق (عدد المشتركين) في الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدي الى زيادة نسبتها ١,٢ في المئة في الناتج المحلي المجمل كما ان كل اختراق اضافي لخدمات «الحزمة العريضة» (Broadband) نسبته ٢٠ في المئة يؤدي الى نمو نسبته ٠,٦ في المئة في الناتج المحلي المجمل.

وعرض شحادة في المحور الثاني مواطن القوة ونقاط الضعف في قطاع الاتصالات المحلي.

اما في المحور الثالث فقد اوضح شحاده ان مهمة الهيئة يمكن اختصارها في «ايجاد بيئة منظّمة من شأنها ان تساعد سوق الاتصالات على تقديم اخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية ومعقولة، وعلى اوسع نطاق ممكن للشعب اللبناني ولشركات الأعمال.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"